التصحيح اللغوي في الأدوات والحروف عند محمّد العدناني دراسة تقويمية

ماجد حميد آوختي [1]
[1]قسم اللغه العربية،كلية اللغات،جامعة السليمانية،السليمانية، إقليم كردستان،عراق
Corresponding author's e-mail: majid.awkhty@univsul.edu.iq

پوخته

ئەم توێژینەوەیە بریتییە لە لێکۆڵینەوەیەکی هەڵسەنگاندن لەبواری راستکردنەوەی زمانەوانیدا لە ئامرازەکان لە لای موحەمەد عەدنانی، لە هەردوو فەرهەنگیدا: (فەرهەنگی هەڵە باوەکان)و (فەرهەنگی هەڵە زمانەوانیەکانی هاوچەرخ).

ئەم زانایە دەستێکی باڵای هەیە لە راستکردنەوەی زمانەوانیدا لە زمانی عەرەبیدا، بەو پێیەی کە ناوبراو برێکی زۆری بابەتە زمانەوانیەکانی خستۆتە روو بە پێوەری (راست و هەڵە) لە بەکارهێنانی زمانی ستانداری عەرەبیدا. ئەم توێژینەوەیە پێکدێت لە دوو تەوەر:

لە تەوەری یەکەمدا بەکورتی باسمان لە ژیانی (موحەمەد عەدنانی) کردووە، هەروەها باسمان لە تێرامانی ئەم زانایە کردووە لە بواری راستکردنەوەی زمانەوانیدا.

لە تەوەری دووەمدا تیشک خراوەتە سەر راستکردنەوە زمانەوانیەکانی لە (ئامرازەکان).

پاشان ئەو ئەنجامانەمان خستۆتە روو کە لەم توێژینەوەیەدا پێیگەیشتووین.

Abstract

This research is an evaluation study of the reality of linguistic correction in the Tools and Letters of Muhammad Al-Adnani, through his two glossaries of common mistakes and contemporary linguistic mistakes.

The truth is that these two dictionaries testify to their owners along the vendors in the field of linguistic correction, by displaying many linguistic materials on the scale of misrepresentation and correction, followed by often brief evidence that indicates the mistake and its correctness. But this does not prevent those whose efforts in correction and misinformation of linguistic materials are surrounded by research and study, from our desire to reveal their merits of study and reasoning, and to evaluate what may be reminiscent of human memory, a true aspect of Arabic, and to warn about what Adnani has missed from the inference of the wrong in the language.

The nature of the topic required the research to be based on two requirements, we talked briefly on the first demand about (Al-Adnani's biography and his approach to linguistic correction), while the second demand focused on talking about his linguistic corrections in the Tools and Letters.

گۆڤاری زانکۆی هەڵەبجە:گۆڤارێکی زانستی ئەکادیمیە زانکۆی هەڵەبجە دەری دەکات	
بەرگ	٥ ژمارە ٢ ساڵی(٢٠٢٠)
رێککەوتەکان	رێکەوتی وەرگرتن:٢٠١٩/١١/١١ |رێککەوتی پەسەندکردن:٢٠٢٠/١/١٣|رێککەوتی بڵاوکردنەوە:٢٠٢٠/٦/٣٠
ئیمەیلی توێژەر	majid.awkhty@univsul.edu.iq
مافی چاپ و بڵاو کردنەوە	© ٢٠٢٠ |م.م ماجد حمید آوختي، گەیشتن بەم توێژینەوەیە کراوەیە لەژێر ڕەزامەندی CCBY-NC_ND 4.0

الكلمات المفتاحية: العدناني، التصحيح اللغوي، الأخطاء الشائعة، الأدوات والحروف.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. أمّا بعدُ:

فإن التصريح بغلط استعمالات لغوية أو صوابها، لا يمكن الركون إليه إلاّ بعد تأنٍ شديد، وبحث دقيق، في مظان التوثيق اللغوي، مع التعرض إلى فقه الخِلاف بين اللغويِّين، ومراعاة ما في العربيَّة من خصائص السَّعَة والتدرُّج في مراتب الفصاحة.

ولا يزال كثير من الباحثين في لغة الضاد ودارسيها، يقعون بوساطة التطوُّر في وسائل البحث الحديثة، على إضافاتٍ ومعارفَ جديدةٍ، ومراجعاتٍ لاستعمالات لغوية حُكم عليها بالغلط أو الصواب الذي لا غيره، بسبب تشدد في الرأي، أو تعجل في إصدار الحكم، أو نقص في الاستقراء.

ومُضيًّا في هذا الاتجاه، فإننا اليوم بصدد دراسة تقويمية لواقع (التصحيح اللغوي في الأدوات والحروف عند محمد العدناني)، مُتخِذِينَ مُعْجَمَيْه: (معجم الأخطاء الشائعة)، و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، ميدانًا لهذه الدراسة.

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يُبنى البحث على مطلبين، تحدثنا في المطلب الأول باقتضاب عن (سيرة العدناني ومنهجه في التصحيح اللغوي)، وركزنا الحديث في المطلب الثاني على (تصحيحاته اللغوية في الأدوات والحروف).

والحقّ أن هذين المعجمين يشهدان لصاحبهما بطول الباع في مجال التصحيح اللغوي، بعرضه موادّ لغويةً كثيرة فيهما، على بساط التغليط والتصويب، يتبعهما في أحيان كثيرة دليلٌ مقتضب يُبيّن الغلط وصوابه. ولكن هذا لا يمنع من تُحاط جهوده في تصويب وتغليط المواد اللغوية بالبحث والدراسة، رغبةً في كشف محاسنهما، وتقويمِ ما قد يَنِدُّ عن ذاكرة الإنسان وجه من وجوه العربية صحيح، والتنبيهِ على ما فات العدنانيّ من وجوه الاستدلال بالصواب المغلّط في اللغة، ولا سيما مع إلحاحه في ذلك، حيث قال في مقدمة معجمه الأغلاط اللغوية المعاصرة: (وما على الذين يجيئون بعدي إلاّ أن يصححوا هفواتي – إن كان ثمة هفوات - ثم يُكملوا الطريق الوعر الذي سرتُ عليه واحدًا بعد آخر).

المطلب الأول

سيرة العدناني ومنهجه في التصحيح اللغوي

أوّلاً/ سيرته:

هو محمّد فريد عبد الله خورشيد العدنانيّ، شاعر وأديب ولغويّ، وُلِد في جِنين بلفسطين عام ١٩٠٣م، درَس الابتدائيةَ والاعدادية في مدارس جِنين وطولكرم وغزة ودمشق، بسبب كثرة تنقل ربّ الأسرة بين هذه المدن بحكم وظيفته، حيث كان والده حاكمًا لجنين (في العهد العثماني)، ثم لطولكرم، وغزة، والقدس، ودمشق، وصيدا.

أنهى العدنانيّ الدراسة الثانوية في مدرسة الفنون بصيدا لبنان عام ١٩٢٠م، ثم التحق بكلية الطب في بيروت ودَرَس فيها أربع سنوات، فما لبث أن قطع الدراسة في الطب بسبب ولعه باللغة العربية، ليتحوّل إلى كلية الآداب في الجامعة الأميركية ببيروت، وتخرج فيها عام ١٩٢٧م. (يُنظر: جمّاز، ٥، ٢٠٠٣: ٢٧٧).

بدأ محمد العدنانيّ بقرض الشعر في وقتٍ مبكّر، حيث جمع أشعاره في ستة دواوين مطبوعة هي: (اللهيب)، و(فجر العروبة)، و(الوثوب)، و(الروض)، و(ملحمة الأموية)، وديوانه الكبير (العدنانيات) الذي يقع في ثلاثة أجزاء.

وله أيضاً عشرات المؤلّفات الأدبية واللغوية الأخرى، منها (في السرير - قصة واقعية)، و(الطرائف- ثلاث قصص للأطفال) و(أمير الشعراء شوقي بين العاطفة والتاريخ)، وسيرة (عمر بن الخطاب)، وسيرة (أبو بكر الصديق)، و(الفصحى تظلم حواء)، و(الإعراب)، و(النحو البسيط)،

و(الإعراب الواضح)، و(معجم عثرات الأدباء)، و(فوات المعجميين)، و(معجم الأسماء).

أمّا أكبر نتاجاته اللغوية، فتتمثّل في مُعْجَميْه: (معجم الأخطاء الشائعة) و(معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، وقد أراد محمد العدناني بهذين المعجمين تقليل الأغلاط اللغوية، وتحبيب الفصحى إلى الناس، فهو كان من أشد المتحمسين لنقاء اللغة العربية. توفّي في بيروت عام ١٩٨١م. (يُنظر: الزركلي، ١٩٩٨: ٢/ص٧١، وشاهين، ١٩٩١: ص٣٩٣-٣٩٤).

ثانياً/ منهجه في التصحيح اللغوي:

سلك العدناني منهجاً واحداً واضحاً في مُعْجَمَيْهِ، يمكن بيانه في ما يأتي:

١- اعتمد في تصويب الكلمة أو المسألة اللغوية على وجودها في واحد مما يأتي:

أ- القرآن الكريم.

ب- الحديث النبوي الشريف، إذا تحققت فيه أمور ثلاثة، أولها: التأكد من حرص الراوي على نقل اللفظ الذي نطق به الرسول (صلّى الله عليه وسلّم) نصًّا، وثانيها: التأكد من أن الراوي غير أعجمي، خشية أن يكون ممّن لا يُحسن النطق بالفصحى، وثالثها: أن يكون الحديث مما يقبله العقل، فإذا رفضه العقل انصرف العدناني عن الاستشهاد به.

جـ- أمّات الكتب النحوية القديمة، مستندا إلى رأي المدرسة البصرية أو الكوفية، عندما يجد رأي إحداهما أقربَ إلى العقل، وبعيداً عن التعقيد، مع إجازة المدرسة الأخرى.

د- المعجمات كلها، أو بعضها، أو واحد منها.

هـ- في بيت لأحد أمراء الشعر الجاهلي – على أن لا يكون منحولاً – أو في بيت لأحد فحول شعراء صدر الإسلام والعصر الأموي.

و- ما أقرّته مجامع اللغة العربية في القاهرة، ودمشق، وبغداد، وعمّان.

٢- رتب المواد المغلّطة على نسق المعجمات الحديثة، وهو الترتيب الألِفْبَائِي، مبتدئاً بباب الهمزة، ومنتهياً بباب الياء، وذلك بعد تجريد الكلمات من حروفها الزوائد، إن كان بها زوائد.

٣- جعل صواب الكلمة المغلّطةِ عُنواناً للمادة اللغوية، لكي يأخُذَه نظرُ القارئ، فيبقى في ذهنه، ثم ذكره مرة اخرى في شرح المادّة، ليزداد رسوخاً في الذهن، أمّا الكلمة المغلّطةُ، فقد اكتفى بذكرها في الشرح مرة واحدة.

٤- إهمال جميع ما شذّ عن قواعد النحو والصرف.

٥- الابتعاد عن معظم الضرائر الشعرية، التي يُسمح بها للشاعر دون الناثر، مع الدعوة إلى إجازة بعض هذه الضرائر في النثر، لتذليل كثير من الموانع اللغوية والنحوية.

المطلب الثاني

تصحيحاته اللغوية في الأدوات والحروف

أوّلاً/ همزة التسوية والتعيين:

يُغلّط محمّد العدناني قولهم: (لم يَدْرِ أجاءَ وسيمٌ أمْ تَمِيمٌ؟)، ويرى أن الصواب في ذلك هو (لم يَدْرِ أوَسيمٌ جاء أمْ تَميمٌ؟)، عازياً السبب إلى أن «همزة الاستفهام هنا هي لطلب التصوّر، وهو إدراك التعيين، والتعيين هنا بين وسيم وتميم، وليس بين المجيء وتميم».(العدناني، ٢٠٠٨،ص١٩)، وأن أحد الاسمين يجب أن يأتي بعد الهمزة مباشرة.(العدناني، ٢٠٠٨،ص١٩).

قلت: في قول العدنانيّ هذا نظر، ذلك أن سيبويه (١٨٠هـ) والمبرّد (ت٢٨٦هـ) والرضي (ت٦٨٨هـ)، يَرَوْنَ أن لا ضيرَ من تقديم الفعل ونحوه في مثل هذه الأمثلة، على أحد الطرفين المسؤول عنهما، واصفين إياه بالجائز الحسن، فقد نبّه إمام النحاة بعد أن فصّل الحديث عن (أمْ) المتصلة مع الهمزة الدالة على طلب التعيين في قولهم: أزيدٌ عندك أم عمروٌ؟، وأزيداً لقيتَ أم بِشراً؟، على أن «تقديم الاسم أحسن، لأنّك

لا تسأله عن اللّقى، وإنّما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيّهما هو، فبدأت بالاسم لأنّك تقصد أن يُبيّن لك أيّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخر عديلاً للأوّل، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما. ولو قلت: أ لقيت زيداً أم عمراً كان جائزاً حسناً، أو قلت: أعندك زيدٌ أم عمرو كان كذلك»(سيبويه، د.ت، ٣/ص١٦٩-١٧٠)، وما قوله (ولو قلت: أ لقيت زيداً أم عمراً كان جائزاً حسناً) إلاّ إيذان بجواز ذلك الذي غلّطه العدنانيّ.

وقال المبرّد: «تقول: أعندك زيدٌ أمْ عمرو، فإذا أردت: أيُّهما عندك، فهذا عربيٌّ حسن، والأجود: أزيدٌ عندك أمْ عمرو، لأنك عدلت زيداً بعمرو، فأوقعت كلَّ واحدٍ منهما إلى جانب حرف الاستفهام، وجعلت الذي لا تسأل عنه بينهما، وهو قولك: عندك. وكذلك: أزيداً ضَرَبتَ أمْ عَمْراً، أزيدٌ قامَ أمْ عمرو. ولو قُلتَ: أقامَ زيدٌ أم عمرو.. كان ذلك جائزاً حسناً»(المبرّد،١٩٧٩، ٣/ص٢٩٣)، ونقل الرضي في شرح الكافية كلام سيبويه نصّا، مؤيّدا إياه.(الرضي، د.ت، ٤/ص٤١٥).

وغلّط العدناني أيضاً في همزة التسوية قولهم: (سواءٌ أكان الخطيبُ مهندسًا أم طبيبًا)، وذهب إلى أن الصواب في ذلك هو (سواءٌ أ مهندسًا كان الخطيبُ أم طبيبًا)، لأنّ «الهمزة هنا هي للتسوية بين المهندس والطبيب، وأحدهما يجب أن يأتي بعد الهمزة مباشرةً»(العدناني،٢٠٠٨،ص١٩)، غير دارك بأن لغويين قدامى ومعاصرين استعملوا هذا التعبير في مؤلفاتهم ومصنفاتهم اللغوية أكثر من مرّة، فقد ورد في لغة الرضيّ (٦٨٦هـ) في شرحه شافية ابن الحالجب (٦٤٦هـ) عند حديثه عن اسم المصدر كـ«الغسل بالنسبة إلى اغتسل، والعطاء بالنسبة لأعطى، والكلام بالنسبة لكلم، وعلى هذا فالوضوء والطهور والولوع - إن كان فعله أولع كما ذكره سيبويه- أسماء مصادر، إن أريد بها الحدث، سواء أكان أولُها مضمومًا أم مفتوحًا...»(١٩٧٥، ١/ص١٦٠، ويُنظر: ابن عقيل،١٩٨٥، ٤/ص٢٩١)، فلم يأتِ بأحد الاسمين المتساويين: (مضمومًا أو مفتوحًا) بعد الهمزة مباشرة.

أمّا مجمع اللغة العربية في القاهرة، فهو أيضاً استعمل هذا التعبير في أثناء كلامه عن «جواز إلحاق المدّ الأصلي في صيغة (مفاعل) بالمدّ الزائد في صيغة (فعائل)، وعلى هذا يجوز في عين مفاعل قلبها همزة، سواء أكان أصلها واوًا أم ياءً، فيقال مكايد ومكائد». (الترزي، ومحمد شوقي،١٩٨٧،ص١٠٠)، فهل أخطأ مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي يضم حُذّاق اللغة، في استخدام همزة التسوية عندما قال: (سواءٌ أكان أصلُها واواً أم ياءً)، ولم يقل: (سواءٌ أواوًا كان أصلُها أم ياءً)، على ما نص عليه العدناني في أن التسوية هنا بين (الواو والياء) ويجب أن يأتي أحدهما بعد الهمزة مباشرة، أم غفل عنها؟!، وكذا في معجم الوسيط القاهري: «سواءٌ أكان المرعى رطباً أمْ يابساً»(إبراهيم مصطفى وآخرون، مادة: وبل)، ثمّ إن هذا الاستخدام اللغوي وقع في لغة المجيدين من أساتذتنا كالدكتور عباس حسن - الذي يستأنس العدناني نفسُه بآرائه اللغوية في معجمه (الأخطاء اللغوية الشائعة) - في مواضيع كثيرة، من ذلك قوله: «سواءٌ أكان الأمرُ محمودًا، أم مذمومًا»(١٩٧٤، ١/ص٤٠٢، ويُنظر فيه: ١/ص٥٢، و١/ص٦٧٢)، ولم يقل: (سواءٌ أكان محموداً الأمرُ أم مذموماً).

ويبدو مما سبق أن كلا الاستعمالين اللغويين جائز، سواءٌ أوقع أحدُ الاسميين المتساويين بعد همزة التسوية مباشرة أم لم يقع، مادام ذلك لا يغيّر من دلالة التسوية شيئًا، بيد أن تقديم أحد الاسمين أحسن على حد قول سيبويه.

ثانياً/ (أيّ) الاستفهامية :

١- إضافتها إلى المضمر من دون عوده على متقدم:

لم يُجز (العدنانيّ) الاستفهام بـ(أيّ) المضافة إلى المضمر من دون عوده على متقدم، مغلطًا قول القائل: (أيُّهما أفضلُ الصناعةُ أم التجارةُ؟)، ويرى أن الصواب هو القول: (أيُّما أفضلُ الصناعةُ أم التجارة؟)، معلّلاً ذلك بأن «الضمير يجب أن يعود إلى اسم قبله، لا إلى اسم بعده. والضمير (هما) جاء هنا قبل الاسمين اللذين يعود إليهما، وهذا لا يجوز لأن الاستفهام يكون عن الظاهر أول مرّة، فإذا كُرّر الظاهر، جاز لنا أن نستفهم عن ضميره، لذا وجب أن نضع (ما) مكان الظاهر، ونبدأ الجملة بـ (أيّما) بدلاً من (أيّهما)»(العدناني،٢٠٠٨،ص٣٢).

وعلى ما يبدو أن العدنانيّ – وإن لم يُصرّح بذلك - استند في تغليط التركيب إلى أمرين: الأوّل، عدم جواز عود الضمير إلى متأخر لفظًا ورتبة. والثاني، عدم جواز الاستفهام بـ(أيّ) عن الضمير أول مرّة.

أما الأمر الأوّل، فيجدر ذكرُ أن هناك مواضع أقرّ فيها النحويون بعَود الضمير على المتأخر لفظًا ورتبة. منها:

١- أن يكون الضمير مرفوعًا بنعم أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز، نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو.(الأنصاري،١٩٩٩،ص٦٣٥).

٢- أن يكون الضمير مخبَرًا عنه، فيُفسره خبره، نحو قوله تعالى: (إنْ هي إلاّ حياتُنا الدُّنيا)(المؤمنون:٣٧). وأوضح الزمخشري (ت٥٣٨هـ) عود الضمير (هي) في هذه الآية، قائلاً: إنّ «هذا ضمير لا يعلم ما يُعنى به إلا بما يتلوه من بياناته، وأصله (إن الحياة إلا حياتنا الدنيا) ثم وضع (هي) موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها، ومنه: هي النفس تتحمل ما حملت، وهي العرب، تقول ما شاءت».(الزمخشري،د.ت،٣/ص١٨٩).

٣- ضمير الشأن أو القصة أو الأمر، وفيه قال سيبويه (١٨٠هـ):

«ومما يُضمَر لأنه يُفسِّره ما بعده، ولا يكون في موضعه مظهر، قولُ العرب: إنه كرامٌ قومُك، وإنه ذاهبةٌ أَمَتُك. فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرتَ بعد الهاء، كأنه في التقدير - وإن كان لا يُتَكَلَّم به - قال: إن الأمرَ ذاهبةٌ أَمَتُك وفاعلةٌ فلانةُ، فصار هذا الكلامُ كلُّه خبرًا للأمر، فكذلك ما بعد هذا، في موضع خبر». (د.ت،٢/ص١٧٦)، أي ما بعد الهاء خبر لـ(إن).

٤- أن يُجَرّ الضمير بـ(ربّ) مفسَّرًا بتمييز، كقولهم: ربّه رجلاً، ولا يجوز لك أن تقول: (ربّه) وتسكت، لأنه إنما ابتُدِأ بالإضمار على شريطة التفسير.(د.ت،٢/ص١٧٦).

٥- أن يكون الضمير مبدلاً منه الظاهر المفسر له، كضربته زيدًا.(الأنصاري،١٩٩٩، ٦٣٩).

واستناداً إلى ما سبق يمكن القول إن التركيب الذي غلّطه العدناني من حيث المعنى هو: أيُّ الأمرين أفضلُ الصناعةُ أم التجارة؟ فحُذف (الأمرين)، وجُعل مكانُه (هما) لأن بعده ما يُفسره.

وأمّا الأمر الثاني، فحسبُنا ما جاء في المقتضب: «واعلم أن كل ما وقعت عليه (أيّ) فتفسيره بـ(ألف الاستفهام) و(أم)، لا تكون إلا على ذلك، لأنك إذا قلت: أزيد في الدار أم عمرو؟ فعبارته أيُّهما في الدار»(المبرّد،١٩٧٩، ٢/ص٢٩٣). فكلام المبرّد هذا يشير بوضوح إلى أن (أيّهما) التي استفهم بها في آخر كلامه، بمنزلة (الهمزة) و(أم) المتصلة، والعكس صحيح.

وإذا جاز للعدناني أن يأخذ على الذين يلجأون إلى هذا الاستعمال اللغوي الذي نصّ عليه في معجمه، عادّاً إيّاه من الأخطاء اللغوية المعاصرة، فإنّي أرجو أن يجوز لي أن آخذ على مآخذ العدناني، فأقول: إن هذا الاستعمال اللغوي ليس حديثاً وليد العصر، فقد ورد في شعر الشعراء الجاهليين، فها هو المثقّب العَبْدِي (ت ٧١ هـ) يقول(١٩٧١،ص٢١٢- ٢١٣):

وما أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ وَجْهاً ... أُرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُما يَلِينِي

آلخَيْرُ الَّذِي أَنـا أَبْتَغِيهِ ... أَم الشَّرُّ الَّذِي هُـوَ يَبْتَغِينِي

وقد ورد هذا الاستعمال في كلام الفصحاء من أهل اللغة والأدب، إذ يقول أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) في كتابه (الفروق اللغوية): «أيُّهما أفضلُ: الإيمان أو الإسلام»(العسكري،١٩٩١،ص٣١٨). ولم يخلُ كتاب (الإمتاع والمؤانسة) لأبي حيّان التوحيدي (ت ٤١٤هـ)، من ذكر هذا الاستعمال اللغوي:

«قيل لديوجانس: أيُّهما أولى، طلبُ الغنى، أم طلبُ الحكمة؟، فقال: للدنيا الغنى وللآخرة الحكمة»(التوحيدي،١٩٥٣، ٢/ص٣٢). فصحّ بذلك الوجهان: (أيُّما أفضلُ الصناعةُ أم التجارة؟)، و(أيُّهما أفضلُ الصناعةُ أم التجارةُ ؟) في عود الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة، على ما بيّنّاه.

٢ - تذكيرها وتأنيثها:

يجرّنا الحديث عن (أي) الاستفهامية هنا إلى تساؤل آخر: هل يجوز تذكيرها وتأنيثها عند إضافتها إلى الظاهر، فتُذكَّر مع المذكَّر، وتؤنّث مع المؤنّث؟.

تطرّق محمد العدنانيّ إلى هذه المسألة، مُغلّطاً قول القائل: (أيّة طالبة فازت بالجائزة؟)، فأوجب التذكير دوماً، إذ قال: «ويقولون أيّة طالبة فازت بالجائزة؟ والصواب: أيّ طالبة، لأن (أيّ) الاستفهامية إذا أضيفت إلى نكرة ثبت لفظها مفرداً دائماً»(العدناني،١٩٨٩،ص٤٢).

ولا شكّ في أن استخدام (أيّ) هنا بلفظ واحد للمذكّر والمؤنّث هو المختار عند النحاة، لكنّهم لم ينكروها تأنيثاً مع المؤنّث، ما يعني أن كلا الوجهين جائز خلافاً للعدنانيّ، وما علينا إلاّ أن نُبيّنَ الحُجّة على ذلك.

فقد ذكر الرّمانيّ (ت ٣٨٨هـ) تأنيثها وتذكيرها في رسالَتَيْهِ: «تقول: أيّةُ امرأة عندك، وأيُّ رجلٍ في الدار»(الرّماني، ١٩٨٤،ص١١). وجاء في الصحاح: «وتقول: أيُّ امرأة جاءتك أو جاءك، على الاستفهام، وأيّةُ امرأة جاءتك؟»(الجوهري،١٩٨٧،مادة: أيّ). فأجاز الوجهين: أيُّ امرأة وأيّةُ امرأة. وفي ذلك أيضًا قال صاحب المصباح المنير: «والأفصح استعمالها في الشرط والاستفهام بلفظ واحد للمذكر والمؤنث... وقد تُطابَق في التذكير والتأنيث نحو: أيّ رجل، وأية امرأة»(الفيومي،(د.ت)،مادة: إيْهِ)، فآثر التذكير مع المؤنث ولم يوجبه، وأجاز المطابقة فيها. ثم إن تأنيث (أي) وقع في لغة سيبويه عند حديثه عن قول القائل: «فيها عبدالله قائمًا، وعبدالله فيها قائمًا..، فصار قولك (فيها) كقولك: استقرّ عبدالله، ثم أردت أن تخبر على أيّة حال استقرّ؟، فقلت قائمًا، فقائم حال مستَقَرّ فيها»(سيبويه،(د.ت)،٢/ص٨٨-٨٩). فسيبويه أنّث (أيّ) مع المؤنّث في قوله (على أيّة حال استقرّ؟) ولم يُذّكرها.

وأنّثها الأشموني (ت٩٢٩هـ) كذلك في شرحه ألفيّة ابن مالك: «وحكى سيبويه عن بعضهم: ما جاءت حاجتك..، وأدخل التأنيث على (ما) لأنها هي الحاجة..، والتقدير: أيّة حاجة صارت حاجتك؟»(الأشموني،٢٠١٠، ١/ص١١١،ويُنظر:ابن عقيل،١٩٨٥، ٤/ص٣١٩). فأضاف (أيّة) إلى (حاجة) وهي مؤنثة مطابقًا إياها في التأنيث.

وقد اجتمع تذكيرها وتأنيثها في قول الشعراء المحتج بشعرهم، إذ قال ودّاكُ بنُ ثُمَيل المازنيّ(المرزوقي،٢٠٠٣،ص٩٧):

إذَا اسْتُنْجِدُوا لَمْ يَسألُوا مَنْ دَعَاهُمُ لأَيَّةِ حَرْبٍ أمْ بِأَيِّ مَكانِ

وقالَ الكُمَيْتُ الأسديُّ(الكميت،٢٠٠٠،ص٥١٦):

بأيِّ كتابٍ، أم بأيَّةِ سُنَّةٍ يُرَى حبُّهم عارًا عليَّ، وتحسَبُ

وقالَ الفرزدقُ(١٩٨٧،ص٩٤):

بِأيّةِ زَنْمَتَيْكَ تَنَالُ قَوْمي إذا بَحْرِي رَأيْتَ لَهُ عُبَابَا

فأُضِيفت (أيّ) إلى (زنم) و(حرب)، و(سُنَّةٍ)، وكلُّهُنَّ أسماءٌ مؤنّثةٌ، ولحِقتها تاءُ التأنيثِ لذلكَ.

ويُستنتج مما سبق أن اللغة الأولى، وهي اختيار التذكير، لغةٌ فصيحة لا يُشَكّ في ثبوتِها، وأن اللغة الثانية، وهي تأنيث (أيّ) إذا أريدَ بها المؤنّث، لغةٌ صحيحةٌ أيضًا، على ذكرنا ما ينصرُها من الأدلّةِ والشواهد.

ثالثاً/ دخول (قَدْ) على المضارع المنفي بـ(لا):

بحث العدناني في (معجم الأخطاء الشائعة) مسألة الفصل بين (قد) والفعل المضارع بـ(لا) النافية، فغلّط قولهم: (قد لا أَجيءُ)، محتجّا بأن (قد) حرف يختص بالفعل المثبت(يُنظر: العدناني،٢٠٠٨،ص٢٠٠)، ثم تعرّض للمسألة مرة أخرى في (معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة)، فعدل عن التغليط إلى التصويب، إذ قال: «ويُخطّئون من يفصل بين الفعل المضارع و(قد) بـ(لا)، فيقول: قد لا أُسافر غداً، لأن النحاة يقولون: إن (قد) هنا هي حرف يختص بالفعل المثبت. فممّا قاله مغني اللبيب: (قد) الحرفية مختصة بالفعل المتصرّف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس (السين وسوف)، وهي معه كالجزء، فلا تُفصَلُ منه بشيء، اللّهمَ إلاّ بالقسم»(العدناني،١٩٨٩،ص ٥٣٧،ويُنظر:الأنصاري،١٩٩٩،ص٢٢٧)، ولم يرَ العدناني إفادة في اجتناب دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ(لا)، على الرغم مِن نصّ صاحب المغني على ذلك، معلّلاً ذلك لوقوع الفصل بينهما بـ(لا) في عبارات النحويين واللغويين والشعراء قديماً، ثم استشهد لذلك بعباراتهم، منها: (العدناني،١٩٨٩،ص٥٣٨)

قول ابن جني (ت٣٩٢هـ) في الخصائص: «كما أنّ القولَ قد لا يتمُّ معناه إلاّ بغيره»(د.ت،١/ص٢٠). وقول الأعشى (١٩٥٠،ص١٩٥):

وقد قالتْ قُتيلَةُ إذ رأتني وقد لا تـعْدَمُ الحَسناءُ ذاما

وقول الشاعر المخضرم النمرُ بنُ تولَب:(٢٠٠٠،ص١١٧)

واحْبِبْ حَبيبَك حُبّاً رويداً فقد لا يَعُولُكَ أن تَصْرِما

وحسناً فعل العدناني بعدوله عن التغليط إلى التصويب، ولعلي أُقدم مزيداً من الأدلة على وقوع الفصل بينهما بـ(لا) في آثار أئمّة العربية، إذ جاء في (سرّ صناعة الإعراب): «ويؤنسك بأن لفظ التثنية قد لا يكون تثنية لواحد»(ابن جني،١٩٨٥، ٢/ص٤٦٩)، و«جُعلت اللام التي هي غير عاملة في ما قد لا يكون مفرداً»(ابن جني،١٩٨٥، ١/ص٣٧٣. ويُنظر فيه:١/ص٥٦). وفي (اللّمع): «وقد لا تقول: من هل، ولا قد هل، ولا تأمر به»(ابن جني،١٩٧٢، ١/ص٨)، وفي (تهذيب اللغة): «وليس في هذا يأسٌ من مكر قد يكون وقد لا يكون»(الأزهري،(د.ت)، مادة: ومض)، وفيه أيضاً «قال ابن شميل: سمعت الخليل بن أحمد يقول: الأمور على ثلاثة أنحاء، يعني على ثلاثة أوجهٍ، شيء يكون البَتَّةَ، وشيء لا يكون البَتَّةَ ، وشيء قد يكون وقد لا يكون...»(الأزهري،د.ت، مادة: بتّ)، وفي (المخصص): «وَصَفَ البحرَ بالجَرَدِ لأنه قد لايكون كذلك إذا تَمَوَّجَ»(ابن سيده،١٩٩٦، ٣٦٣/٢. ويُنظر فيه:٣/ص١٤)، كما ورد استعمال الفصل بينهما بـ(لا)، في (المسائل الخلافية) للعُكبري (ت٦١٦هـ) وهو من أئمة النحو: «إن التقديم والتأخير قد لا يَصِحُّ في كثير من المواضع»(١٩٩٢،ص٩٦)، وفي (شرح الشافية): «وقال الأخفش: الألف لابد لها من كونها تابعة لما قبلها، وليس الواو كذا، فإنها قد لا يكون ما قبلها مضموماً»(الرضي،١٩٧٥، ٣/ص٢٩. ويُنظر فيه:٢/ص٣٨ وص١٨٤)، وفي (شرح الكافية): «أن المخبر عنه قد لا يكون معرفة»(الرضي،د.ت،٣/ص٩. ويُنظر فيه:٢/ص١٣٨،و٤/ص٢٠٨)، وكذا في (اللسان): «وقال أَجرد لأَنه قد لا يكون كذلك»(ابن منظور،د.ت،مادة: سدر.ويُنظر مادة: قول)، وفي (المصباح): «وإلى: من حروف المعاني، تكون لانتهاء الغاية، تقول: سرت إلى البصرة، فانتهاء السير كان إليها، وقد يحصل دخولها وقد لا يحصل»(الفيومي،د.ت، مادة: أَلَى. ويُنظر فيه: مادة: بَلِيَ، وخلط، وسَبَقَ، وعَسَبَ)، وفي (الكلّيات): أن «التصور قد يكون علماً، وقد لا يكون كالتصور الكاذب، والعلم قد لا يكون تصوراً كالتصديق، والتصديق أيضاً قد يكون علماً، وقد لا يكون كالتصديق الكاذب، والعلم قد لا يكون تصديقاً بل تصوراً»(الكفوي،١٩٩٨،ص٢٩٠)، وفيه أيضاً: إن «ما يُكْرَه من الأمة قد لا يُكْرَه من النبي»(الكفوي،١٩٩٨،ص٩٢٠)، ومنه أيضاً ما جاء في (التاج): «الشِّيصُ بالكَسْرِ: تَمْرٌ لا يَشْتَدُّ نَوَاهُ. قال الفَرَّاءُ: قد لا يكون له نَوىً»(الزبيدي،١٩٨٤،مادة:شيص). وفي (حاشية الصبان): «أن السامع قد لا يَسمَعُ أوّلَ الكلام»(الصبّان،٢٠١٤، ١/ ص٣٦٨).

ونحن لا نماري في ما أقرّه ابن هشام (ت٧٦١هـ) في (المغني) من اختصاص (قد) «بالفعل المتصرف الخبري المثبت»(الأنصاري،١٩٩٩،ص٢٢٧)، ولكن ما لفت انتباهنا هو أن ابن هشام بعدما نصّ على الاستعمال الأمثل لهذا الأسلوب، وجدناه يستعمل الفصل بينهما بـ(لا) في (المغني) نفسِه، إذ قال في مبحث (هل): «...قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له»(الأنصاري،١٩٩٩،ص٤٦١)، وفيه أيضًا: «أن المصدر قد لا يُعطى حكم (أنّ) أو (أنْ) وصلتهما وبالعكس»(الأنصاري،١٩٩٩،ص٨٨٩)، وقال أيضاً عند حديثه عن إضافة (لدن) إلى الجملة: و«قد لا تضاف»(الأنصاري،٢٠٨،١٩٩٩)، واستعمله كذلك في (أوضح المسالك) عند حديثه عن (أم) المنقطعة التي «قد تقتضي مع ذلك استفهاما حقيقياً..، وقد لا تقتضيه ألبتة»(الأنصاري،١٩٧٩، ٣/ص٣٧٥. ويُنظر فيه:٣/ص٢٩٨)، وفي شرحه (شذور الذهب): «والحاصلُ أن الاسم قد لا يكون ذكِرَ لأجل أمر وقع فيه»(الأنصاري،٢٠٠٤، ١/ص٣٠٠).

وليس ابن هشام وحده الذي جاء بعكس ما أقرّ، فمن قبلُ كان ابن مالك (ت٦٧٢هـ) على رأس الذين قالوا: «ولا يفصل بين (قد) والفعل إلاّ بالقسم»(١٩٩٠، ٤/ص١٠٨)، ثم جاء بعكس ذلك، فمع هذا الذي ذكره في (شرح التسهيل)، قال في ألفيته: «والمصروف قد لا ينصرف»(ابن عقيل،١٩٨٥، ٣/ص٣٣٨)، ففصل بين (قد) والفعل المضارع بـ(لا) النافية، ومنهم أيضاً الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) فبعدما نصّ على أن (قد) «الحَرْفِيَّةُ مُخْتَصَّةٌ بالفعلِ المتَصَرِّفِ الخَبَرِيِّ المُثْبَتِ المُجَرَّدِ من جازِمٍ وناصِبٍ وحرف تَنْفيسٍ»(٢٠٠٥،مادة: قد)، وجدناه يستعمل الفصل بينهما بـ(لا) النافية، فقال: «الجأش: رُواع القلب إذا اضطرب عند الفزع، ونفس الإنسان، وقد لا يُهمز»(٢٠٠٥، مادة: جأش)، وقال أيضاً: «الدغدغة: الزغزغة في معانيها، وحركة وانفعال في نحو الإبطِ والبُضْعِ والأَخْمَص، وقد لا يكون لبعض الناس»(٢٠٠٥،مادة: دغدغ)، وكذا فعل السيوطي (ت٩١١هـ)، فبعدما نبّه على اختصاص (قد) بالفعل المتصرّف الخبري المثبت في (الهمع)(١٩٨٠، ٤/ص٣٧٧)، أتى بالفعل

المضارع منفياً بعد (قد) في المؤلّف نفسه، إذ قال: «إن الضمير قد لا يَتعدى إليه الفعل إلاّ بحرف جر»(١٩٨٠، ٥/ص١٥٨)، وقال أيضاً: و«قد لا يكون قبل (إلاّ) فعلٌ، نحو: القوم إخوتك إلاّ زيداً»(١٩٨٠، ٣/ص٢٥٢). وفي (المزهر) أيضاً: «ثم إن الموضوعَ له قد لا يُوجد إلاّ في الذهن فقط كالعلم ونحوه»(السيوطي،١٩٩٨، ١/ص٣٧).

وأمّا العلّة في نشوء هذا الأسلوب وانتشاره - إضافةً إلى وقوع ما يسنده سماعاً في كلام العرب- فهي في النحويين أنفسهم، إذ عملوا بعكس ما أَقرّوا غير آبهين لقيدهم، فانتشر الأسلوب بين جمهور المتحدثين بالعربية كانتشار النار في الهشيم.

ثم إن قولك: (قد لا أسافر)، لا ينافي قولك: (قد أسافر)، لأن «قولك: قد أسافر، الأصل فيه أنك مقيم والسفر عارض، أمّا قولك: قد لا أسافر، فالأصل فيه أنك مسافر والإقامة عارضة، وهذا ملمحٌ دلاليٌ بادٍ في هذا الأسلوب»(أبو الهيجاء،٢٠٠٨،ص١٨٣)، لا مجال لغمزه.

وأمّا مجمع اللغة القاهري فقد أضفى الشرعية على هذا الأسلوب، إذ رأى «أنه لا مانعَ من دخول (قد) على الفعل المضارع المنفي بـ(لا)، وعلى هذا يَصِّحُ قولهم: قد لا يكون كذا»(الترزي، ومحمد شوقي،١٩٨٧،ص١٠٦)، ولعلّ في ذلك مزيدَ نصرةٍ لما رأى العدناني، وأيّده كلٌّ من أبي السعود(د.ت،ص٢١-٢٢)، وأحمد مختار عمر الذي وصف الأسلوب بالفصيح(٢٠٠٨،ص٩٣٨).

وعلى هَدْيٍ ممّا وقع في لغة أئمة العربية من أسلوب الفصل بين (قد) والفعل المضارع بـ(لا) النافية، وما رآه العدناني، استعملنا الأسلوب نحن أيضاً في بحثنا هذا.

رابعاً/ مجي ء (لَعَلَّ) مقرونةً بالفعل الماضي:

قال العدناني: «ويُخطّئون من يَقْرُنُ (لَعَلَّ) بالفعل الماضي: (لَعَلّه فَازَ)، ويقولون إن الصواب: قرنُها بالمستقبل، لأنها لتوقُّعِ مَرْجُوٍ أو مَخُوفٍ: لَعَلّهُ يَفُوزُ»(٢٠٠٨،ص٢٢٨).

وذهب العدناني إلى جواز مجيء (لَعَلَّ) مقرونةً بالفعل الماضي في نحو قولهم: (لَعَلّه فَازَ)(يُنظر:٢٠٠٨،ص٢٢٨)، خلافاً للحريري (ت٥٦٥هـ) الذي غَلّط الأسلوب لاستحالة معنى التوقع لـ(لعلَّ) مع الماضي، إذ قال: «ويقولون: (لَعَلّه نَـدِمَ ولَعَلّه قَدِمَ)، فيلفظون بما يشتمل على المناقضة، وينبئ عن المعارضة، ووجه الكلام أن يُقال: (لَعَلّه يفعل أو لا يفعل)، لأن معنى (لَعَلَّ) التوقعُ لمرجوٍ أو مَخُوفٍ، والتوقع إنّما يكون لما يَتجدد ويَتولّد، لا لما انقضى وتصرّم»(الحريري،١٩٩٦،ص١٥٨).

فما الرأي في ذلك؟.

قلنا: إن ما ذهب إليه العدناني صحيح، ذلك لأن تصريح الحريري ومَن حذا حذوه من بعده قديمًا كابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)(يُنظر:د.ت،ص١٦١)، وحديثاً كعبدالمطلب (يُنظر:٢٠٠٥،ص٢٣)، وأبي الفتوح(يُنظر:١٩٨٣،ص٥٩)، وجودة مبروك(يُنظر:٢٠٠٥،ص٩٣)، بتغليط مجيء (لَعَلَّ) متلوةً بالفعل الماضي، مدفوع من ثلاثة أمور:

الأمر الأوَّل: أنَّ بعض النحويين المدقّقين، تعقّبوا هذا التغليط وردُّوا عليه، وأوضَحُوا صحَّة هذا الأسلوب. ويمكن جمعُ الأسباب التي ذكَرُوها في تصحيح هذا الأسلوب على النحو الآتي(يُنظر:ابن بَرّي وابن ظفر،١٩٩٢،ص٥١-٥٢،والأنصاري،١٩٩٩،ص٣٨٠،والحريري،١٩٩٦، ص١٥٨):

١- وُرُودُ السَّماعِ الصحيحِ الفصيحِ بذلك، فقد استشهد مَنْ صحَّحَ هذا الأسلوب بالشواهد الآتية:

قول النبي (ص) في الحديث الصحيح: «وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللّهَ اطّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»(البخاري،٢٠٠١، ٤/ص٧٦).

وقول امرئ القيس(٢٠٠٤،ص١٠٧):

وبُدِّلْتُ قَرْحاً دامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنايانا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا

وقول الفرزدق(١٩٨٧،ص٩٠):

لَعَلّكَ فِي حَدْرَاءَ لُمْتَ عَلَى الّذِي تَخَيَّرَتِ الْمِعْزَى عَلَى كُلِّ حَالِبِ

وقوله أيضاً(القيسي،١٩٨٧، ١/ص١٤٦، والأنصاري،١٩٩٩،ص٣٨٠):

أَعِدْ نَظَراً يا عَبْدَ قَيْسٍ، لَعَلَّما أَضاءَتْ لكَ النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

وكأنّ ابنَ هشام (ت٧٦١هـ) لَمَّا استشهد ببيت الفرزدق هذا على صحَّة الإخبار عن (لَعَلَّ) بالفعل الماضي، قد خشي اعتراضاً من إلحاق (ما) بـ(لَعَلَّ) في قول الفرزدق: (لَعَلَّما أَضاءَتْ)، فابتدأ بالحجَّة قائلاً: «فإن اعتُرض بأنَّ (لَعَلَّ) هنا مكفوفة بـ(ما)، فالجواب: أنَّ شُبهةَ المانع أنَّ (لعلَّ) للاستِقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرقَ على هذا بين كون الماضي معمولاً لها أو معمولاً لِما في حيِّزها»(الأنصاري،١٩٩٩،ص٣٨٠)، ثم قال في موضع آخر: «وجوّز قومٌ إعمالها حينئذ حملاً على (ليت) لاشتراكهما في أنهما يُغيّران معنى الابتداء...، وبعضهم خصّ لعلّ بذلك، لأشدِّيَّةِ التشابه، لأنها و(ليتَ) للإنشاء»(الأنصاري،١٩٩٩،ص٣٧٨)، وقال الزمخشري (ت٥٣٨هـ) معلّقاً على قول الفرزدق هذا: «ومنهم مَنْ يجعل ما مزيدة ويُعمِلها»(١٩٩٣،ص٣٨٩).

٢- نصُّ (ابن هشام) صراحةً في مبحث (لَعَلَّ) على صحة هذا الأسلوب، إذ قال: «ولا يَمتَنِعُ كونُ خبرها فعلاً ماضياً»(الأنصاري،١٩٩٩،ص٣٨٠).

٣- الاستدلال على بطلان امتناع ذلك، بثبوتُ مجيءِ (ليت) مخبَراً عنها بالفعل الماضي، وهي بمنزلة (لَعلَّ)(الأنصاري،١٩٩٩،ص٣٨٠)، نحو قوله تعالى:(قالت يَالَيتَني مِتُّ قَبْلَ هذا وكُنْتُ نَسياً مَنْسِيَّاً)(مريم: ٢٣).

٤- تصحيح ذلك من حيث الدلالة التي قد تُفِيدُها لفظة (لَعَلَّ)، وهي أنّها وإنْ كان الأصل فيها أن تُفِيد التوقّع، فإنَّ ذلك لا يمنع أن يُخرَج الكلامُ بها مُخرج المظنون فيه، والظنُّ يكون في المستَقْبَل، وفي المضيّ، يدل على صحة ذلك الحديث الشريف، وأبيات امرئ القيس والفرزدق المذكورة آنفاً.

الأمر الثاني: هو ما نضِيفه من الشواهد التي تُضَمُّ إلى ما في الأمر الأوّل، ممّا يُؤيِّد ويَعضُد صحة هذا الأسلوب، وهي:

قول النبي (ص) في الحديث الصحيح: «فلعلَّ ابنَك هذا نَزَعَه عِرْقٌ»(البخاري،٢٠٠١، ٨/ص١٧٣)، وقوله (ص) أيضاً: «لعلّنا أعجَلْناك»(البخاري،٢٠٠١، ١/ص٤٧). وقول الخارجي (ت١٣٠هـ)(١٩٨٥،ص٢٩):

لَعَلَّكَ وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ وَفَاؤُهُ بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ

وقول الدؤلي(١٩٥٣،ص١٧٣):

لَعَلَّ أَخِي لَمَّا رَأَى حُسْنَ شِيمَتِي وَلِيني إِلَيْهِ ظَنَّ أَنّي أُوَارِبُهْ

وقول جرير(١٩٨٦،ص٦٣):

لَعَلَّكَ يَا عُبَيدُ حَسِبْتَ حَرْبِي تَقَلْدَكَ الأَصِرَّةَ وَالْعِلاَبَا

وقول جرير أيضًا(١٩٨٦،ص٤٦٦):

لَعَلَّ بُنَيَّ شِعْرَةَ عَابَ عَبْساً وَذُبْيَانَ الْحَمَالَةِ وَالطِّعَانِ

وقول ذي الرُّمَّة(١٩٩٣،ص٦٢):

لَعَلَّ دِيارًا بَيْنَ وَعْسَاءِ مُشْرِفٍ وَبَيْنَ قَسًا كَانَتْ مِنَ الْحَيِّ مُنْشَدَا

وأمّا الأمر الثالث: فهو وقوع (لَعَلَّ) مُخبَراً عنها بالفعل الماضي، في عبارات علماء النحو واللغة:

قال ابن جني (ت٣٩٢هـ): «لَعَلّهُ قَطَعَ يَدَهُ أو رِجْلَهُ»(د.ت،٢/ص٤٥٠)، وقال ابن سيده (ت٤٥٨هـ): «ولَعَلّ سيبويه أَرادَ إذا ذُكِرَ رَيْحَانَه مع سُبْحَانَهُ كان غيرَ متمكن»(١٩٩٦، ٥/ص٢٣٣. ويُنظر فيه:٤/ص٣٢٨،و٤/ص٣٣٠)، ومن ذلك أيضاً ما قاله الزمخشري (ت٥٣٨هـ): «لَعَلَّ اللهَ عزّ وجلّ أخفى عنه ذلك لمصلحة رآها»(د.ت،٣/ص٣٦٥)، وقوله أيضاً: «ومثال هذا: أن يُخوَّن بعضُ الأمناء، فيقول: لَعَلَّ اللهَ خَذَلَني، لَعَلَّ اللهَ أَعْمَى قلبي»(د.ت،٤/ص٢٢٦)، وقول الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ): «أن محمدُ بنُ مَسْعودٍ التُّوزِيُّ: محدِّثٌ، لَعَلّهُ نُسِبَ إليه»(٢٠٠٥،مادة:

تأز)، وقوله: «...ولَعَلّهُ أَخَذَهُ من ابنِ فارسٍ»(٢٠٠٥،مادة:عرر)، وكذا قول ابن منظور (ت٧١١هـ): «ولَعَلّه أَرَادَ أنّ يشِفّ»(د.ت،مادة:شفف)، وقول السيوطي (ت٩١١هـ): «لَعَلّه أراد بقوله (دَرُوك) فعولاً من الدَرْكِ»(١٩٩٨، ١/ص٤٦٤-٤٦٥. ويُنظر فيه:٢/ص٤٢٩).

وبهذا تَظهَر صحَّة ما أجازه العدناني، وهو مجيء (لَعّلَ) مقرونةً بالفعل الماضي، وأيّده (أحمد مختار عمر)، واضعاً هذا الأسلوب في المرتبة الفصيحة(يُنظر:٢٠٠٨،ص٦٣٩). بيد أن ما يُستحسن ذكره بإزاء هذا الذي تقدّم، هو أن الناظر في هذا الأسلوب في الشواهد العربية المسموعة وعبارات النحويين واللغويين، ينقاد إلى فهم معين، وهذا الفهم يُعّد حصيلةً لتفاعل أمرين هما: مقتضى الحال والسياق اللغوي اللّذان تشكّلت منهما الدلالة التي أفادتها (لَعّلَ) مخبَراً عنها بالفعل المضي، وهي دلالة المظنون فيه، «والظنُّ يكون فيما مَضَى وفيما يُستَقبَل»(ابن برّي وابن ظفر،١٩٩٢،ص٥١)، والله أعلم.

خامساً/دخول (أل) على (كلّ) و(بعض):

أجاز العدناني دخول الألِف واللام على (كلّ) و(بعض)، فتقول: (الكلّ) و(البعض)(يُنظر:٢٠٠٨،ص٢٢١-٢٢٢)، واتفق معه في ذلك عباس حسن(يُنظر:٣،١٩٧٤/ص٧٢)، وأحمد مختار عمر(يُنظر:١٩٩٨،ص١٩٨)، وإميل يعقوب(يُنظر:١٩٨٦،ص٢٣٣)، والزعبلاوي(يُنظر:٢٠٠٦، ص٥٦،وص٤٥١،وص٥٢٦). وهو موضع خلاف بين قدامى اللغويين، فقد جاء في تهذيب اللغة: «وقال أبو حاتم: قلت للأصمعي: رأيت في كتاب ابن المقفع: العلمُ كثيرٌ، ولكنّ أَخْذَ البعضِ خيرٌ من تَرك الكُلّ. فأنكره أشد الإنكار، وقال: الألف واللام لا تدخلان في (بعض) و(كل) لأنهما معرفة بغير ألف ولام، وفي القرآن: (وكلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ)(النمل:٨٧). قال أبو حاتم: ولا تقول العربُ الكلّ ولا البعض»(الأزهري،د.ت،مادة:بعض)، وتابعهما في ذلك ابن فارس (ت٣٩٥هـ): «فأمَّا (كُلّ) فهو اسمٌ موضوع للإحاطة، مضافٌ أبداً إلى ما بعده، وقولهم الكُلّ، وقام الكُلّ فخطأ، والعربُ لا تُعرّفه»(١٩٧٩،مادة:كلّ)، والراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ) الذي قال: و«لم يرد في شيءٍ من القرآن، ولا في شيءٍ من كلام الفصحاء: الكلُّ بالألف واللام»(د.ت،ص٥٦٤)، وذهب السيوطي (ت٩١١هـ)، إلى أن كلمتي (كلّ) و(بعض) معرفتان بغير ألِف ولام، لأنهما في نيّة الإضافة لذا تعرّفتا(يُنظر:١٩٨٠، ٤/ص٢٨٦)، فيكون تنوينُ (كلّ) في قوله تعالى المذكور آنفاً، تنوينَ عوض عن كلمة محذوفة، والتقدير هو: (كلُّ الخَلْقِ...).

ويبدو مما سبق أن أصحاب المنع احتجّوا بما يأتي:

١- أن كلمتي (كل) و(بعض) عند القطع في نيّة الإضافة.

٢- أن الكلمتين لم تَرِدا بالألِف واللام في القرآن الكريم، ولا عن العرب.

ولكنّ كثيراً من النحويين واللغويين القدامى أجازوا دخول (أل) على (بعض) و(كل) (يُنظر:الزجاج،١٩٨٦، ٢/ص٦٥٥،والأندلسي،١٩٨٧، ٢/ ص٥١٥،والعدناني،٢٠٠٨،ص٢٢٢)، عادّين التنوينَ فيهما تنوينَ تنكير ليس إلاّ (يُنظر:إميل يعقوب،٢٠٠٧،ص١١٧-١١٨). يؤكد ذلك ما نقله الفيومي (ت٧٧٠هـ) من قول «الأزهري: وأجاز النحويون إدخال الألف واللام على (بَعْضٍ وَكُلٍ) إلاّ الأصمعي»(د.ت،مادة: بعض). وأشار السيوطي (ت٩١١هـ) في مبحث (كل وبعض)، إلى مذهب كلٍّ من «الأخفش، وأبي علي الفارسي، وابن درستويه، في قولهم بأنهما نكرتان، وأنهما معرّفان بـ(أل)، ويُنصبان على الحال، قياساً على (نصف) و(سدس) و(ثلث)، فإنها نكرات بإجماع، وهي في المعنى مضافات، وحَكَوا: (مررْتُ بهم كُلاً) بالنصب على الحال»(١٩٨٠، ٤/ص٢٨٦)، فأجروه مُجرى: مررْتُ بهم جميعاً(يُنظر:ابن الشجري،١٩٩٢، ١/ص٢٣٤-٢٣٥). وإذا جاز انتصاب (كلّ) على الحال، جاز دخول الألِف واللام عليه، لأنه قد ثبت تنكيره.

وأمّا حجّة المانعين دخول الألِف واللام على (كلّ) و(بعض)، فلها ما ينقضها:

أولاً/ حجّة أنهما معرفتان لأنهما في نيّة الإضافة، ينقضها أمران:

١- ما نقله السيوطي من مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي وابن درستويه، من أنهما نكرتان قياساً على (نصف) و(سدس) و(ثلث)، فإنها يصح أن تأتي نكرات بإجماع - لوقوعها أحوالاً- مع أنها في المعنى مضافات. لذلك فإن من يقول بتعريف (كل) و(بعض) على نيّة الإضافة، عليه أيضاً

أن يَعّدَ (نصفاً) و(سدساً) و(ثلثاً) ونحوها، معارف أيضاً للعلّةِ نفسِها.

٢- ليس من الضروري أن يكون (كلٌ) و(بعضٌ) معرفتين، ذلك أن الإضافة لا تفيد المضافَ تعريفاً إذا كان المضاف إليه نكرة، بل تُبقيه نكرة، لذا فإن كلمتي (كلّ) و(بعض)، قد تضافان إلى نكرة، وإذا أُضيفتا إلى نكرة لم تخرج (كلّ) و(بعض) معه عن التنكير، ومن ثمّ صح دخولُ الألِف واللام عليهما(يُنظر:إميل يعقوب،٢٠٠٧،ص١٢٠).

ثانياً/ وأمّا حجّة عدم ورودهما في القرآن الكريم، وفي أشعار العرب، فمنقوضة من حيث أنه قد ورد في كلام العرب ما ليس في القرآن الكريم، وقد ورد في القرآن الكريم ما لم تقلْهُ العرب. ومع ذلك فقد ورد في شعر القدماء ما يُثبت سماعاً صحّة دخول (أل) على (كلّ) و(بعض)، قال الشاعر الجاهلي المُرقِّش الأصغر(القرشي،٢٠١٣،ص٢٥٩):

شَهِدْتُ بِهِ عَنْ غَارَةٍ مُسْبَطِرّةٍ يُطَاعِنُ بَعْضُ القَوْمِ والبِعْضُ طُوِّحوا

وقول الشاعر المخضرم سحيم(المعرّي،١٩٧٧،ص٤٥٧):

رأيتُ الغنيّ والفقيرَ كِلَيْهِما إلى الموت يأتي، الموت للكُلّ مَعْمِدَا

وقول مجنون ليلى(د.ت،ص٢١٦،ويُنظر:الأصفهاني،د.ت،٢/ص٤٠):

لا يذكُر البعضُ من دَيْنِي فَيُنكِره ولا يُحَدِّثني أنْ سوف يَقْضِيني

ثالثاً/ وأمّا حجّة الراغب الأصفهاني بأن تحلية (كلّ) و(بعض) بـ(أل)، لم ترد في كلام الفصحاء، فيكفينا أن نستشهد لدحض ذلك – فضلا عن الشواهد التي قدّمناها- بكلام ابن المقفع (ت١٤٢هـ)، تمسُّكاً بتجويز تحليتهما بـ(أل) عند كثير من اللغويين، إذ قال «العِلْم كَثِيرٌ، ولكِنَّ أَخْذَ البَعْضِ خيْرٌ من تَرْكِ الكُلّ»(الأزهري،د.ت، مادة: بعض)، مستغرِبين تغليط الأصمعي لابن المقفع في ذلك، مع أن الرجل قضى ثلاثين سنةً من عمره معاصراً زمن الاستشهاد اللغوي، ثم بما ورد من تحلية (كل) بـ(أل) في كلام إمام النحاة سيبويه (ت١٨٠هـ): «من قال: كلُّ شاةٍ وسَخْلتِها بدرهمٍ، إنما يُرِيدُ: كلُّ شاةٍ وسَخْلةٍ لها بدرهمٍ، ومن قال: كلُّ شاةٍ وسَخْلتُها...، لا يُرِيدُ أن يُدْخِلَ السَّخْلَةَ في الكُلّ»(د.ت،٢/ص٨٢)، وكذلك تحلية (بعض) بها في قوله: «وربَّما قالوا في بعضِ الكلامِ: (ذَهَبتْ بعضُ أصابِعِه)، وإنَّما أَنَّثَ البعضَ لأنّه أضافَه إلى مؤنّثٍ هو منه»(سيبويه،د.ت،١/ص٥١،ويُنظر فيه:٢/ص٣٤٨)، وقد كَثُرت تحليةُ (بعض) بـ(أل) في كلام الفرّاء (ت٢٠٧هـ): «ومن ذلك قول العرب: عجِبتُ من تَساقُط البيوتِ بعضُها على بعضٍ، وبعضِها على بعضٍ، فَمَنْ رفع، رَدّ البعضَ إلى تأويل البيوت، لأنها رفعٌ» في المعنى(الفراء،١٩٨٣، ١/ص٧٠. ويُنظر فيه:١/ص٣٧)، وفي قولِه أيضاً إن «مِنْ: قد تكون لجميع ما وَقَعت عليه، ولبعضه، فأمّا البعضُ...» (الفراء،١٩٨٣، ٣/ ص٣٤٣)، وتحليةُ (كلّ) بـ(أل) في كلام الأخفش (ت٢١٥هـ): «قال: (وَهمّت كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِم لِيَأخُذُوهُ)(غافر:٥)، فجَمَعَ على الكُلّ لأن الكُلّ مذكّرٌ معناه معنى الجماعة»(١٩٩٠،١/ص٣٩٠،ويُنظر:١/ص٢٣،و١/ص٣٠٣،و١/ص٤١٢).

ولم تخلُ عبارات النحاس (ت٣٣٨هـ) في (معانيه) من تحلية (كلّ) و(بعض) بـ(أل)، إذ قال: «إن البعضَ والجزءَ لا يكونان بمعنى الكُلّ»(١٩٨٨، ١/ص٤٠٣.ويُنظر فيه:١/ص٣٦٤،و٢/ص١٤٤،و٢/ص٢٧٣)، وكذلك عبارات ابن جني (ت٣٩٢هـ): «والعرب تجعلّ نفس الشيء من الشيء، محل البعض من الكل»(د.ت،٣/ص٢٤-٢٥.ويُنظر فيه:١/ص٥٢،و٢/ص٢٧٤،و٣/ص٣٣٤)، وما أكثرَ ما وقعنا عليه من استعمال تحليتهما بـ(أل) عند كبار العلماء منذ القدم.

رابعاً/ ذهب بعضهم إلى أنه قد تُحْمَل كلمتا (كلّ) و(بعض) على المعنى، فـ(الكلّ) تُحمل على (الجملة) أو (الجميع)، و(البعض) تُحْمَل على (الجزء)، فيصحّ دُخُولُ الّلام عَليهما بهذا المَعْنَى(يُنظر: النَّووي،د.ت،٢/ص٦٦).

تلك هي أدلتنا وبراهيننا على صحة ما ذهب إليه العدناني من دخول الألِف واللام على (كلّ) و(بعض)، فكان منها إجازةُ ثُلّة من النحويين، وإجازةُ أشهر المعاجم اللغوية العربية على ذلك كـ(الصحاح(يُنظر:الجوهري،١٩٨٧،مادتي: كلل وبعض) والتاج(يُنظر:الزبيدي،١٩٨٤،مادتي:

كل وبعض)، واللسان(يُنظر:ابن منظور،د.ت،:مادتي: كل وبعض)، وورودُه في الشعر العربي القديم، وفي كلام أئمة لغة الضاد.

الخاتمة والنتائج:

- بيَّنت الدراسة أن العدناني غَلَّط استِعمالاتٍ لغويَّةً، ثَبَت عن طريق البحث والتمحيص أنَّها فصيحة أو صحيحة مقبولة، لها ما يعضدها من آراء النحويين القدامى، ومن الدليل السماعي، كتأنيث (أيّ) إذا أُضِيفت إلى مؤنّث.

- تقعيد بعض النحويين قاعدة لغوية ثم العمل بخلاف ما قعّدوه، من ذلك ما مرّبنا من تغليط ابن هشام الأنصاري من يفصل بين (قد) والفعل المضارع بالنفي، لكنه استعمل هذا الأسلوب في (المغني) و(أوضح المسالك)، وفي (شرح شذور الذهب).

- أجاد العدناني إثبات صحة مسائل لغوية غلّطها بعض اللغويين قديماً وحديثاً بالأدلة والشواهد، كما مرّ بنا في مجيء (لعلّ) مقرونةً بالفعل الماضي.

- النقص في الاستقراء المؤدي إلى التسرُّع والعَجَلة في إصدار حكم (الغلط) على بعض المسائل اللغوية، من ذلك ما وقعنا عليه في مسألة همزة التسوية والتعيين، وغيرها.

مصادر البحث ومراجعه:

١.إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، (د.ت)، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، (د.ط)، دار الدعوة، القاهرة.

٢.ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن، (د.ت)، تقويم اللسان، تحقيق الدكتور: عبدالعزيز مطر، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.

٣.ابن الشجري، ١٩٩٢م، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٤.ابن بَرّي، وابن ظفر، ١٩٩٢م، حواشي ابن بَرّي وابن ظفر على درّة الغواص في أوهام الخواص، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد طه حسانين سلطان، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة.

٥.ابن جني، أبو الفتح عثمان:

١- ١٩٥٠، الخصائص، تحقيق : محمد علي النجار، (د.ط)، عالم الكتب، بيروت.

٢- ١٩٨٥م، سر صناعة الإعراب، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق.

٣- ١٩٧٢م، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، (د.ط)، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٦.ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل، ١٩٩٦م، المخصص في اللغة، تحقيق: خليل إبراهم جفال، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧.ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل المصري الهمداني، ١٩٨٥م، شرح ابن عقيل على ألفيّة بن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، دار الفكر، دمشق.

٨.ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، ١٩٧٩م، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (د.ط)، دار الفكر، بيروت.

٩.ابن مالك، ١٩٩٠م، شرح التسهيل، تحقيق: الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

١٠.ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري، (د.ت)، لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت.

١١.أبوالسعود، عباس، (د.ت)، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة.

١٢.أبو الفتوح، محمد شريف، ١٩٨٣م، من الأخطاء الشائعة، الطبعة الثانية، مكتبة الشباب، القاهرة.

١٣.أبو الهيجاء، ياسين، ٢٠٠٨م، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب

العالمي، وعالم الكتب الحديث، الأردن.

١٤.أحمد مختار عمر:

١- ١٩٩٨م، العربية الصحيحة، الدكتور أحمد مختار عمر، الطبعة الثانية، عالم الكتب، القاهرة.

٢- ٢٠٠٨م، معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.

١٥.الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ١٩٩٠م، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٦.الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، (د.ت)، تهذيب اللغة، تحقيق: مجموعة محققين، (د.ط)، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٧.الأشموني، ٢٠١٠م، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، المسمّى (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن محمد، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨.الأعشى الكبير، ١٩٥٠م، ديوانه، شرح وتعليق: الدكتور محمد محمد حسين، (د.ط)، مكتبة الآداب، القاهرة.

١٩.امرئ القيس، ٢٠٠٤م، ديوانه، ضبطه وصححه: الأستاذ مصطفى عبدالشافي، الطبعة الخامسة، دار الكتب العلمية، بيروت .

٢٠.إميل يعقوب، بديع:

١- ١٩٨٦م، معجم الخطأ والصواب في اللغة، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت.

٢- ٢٠٠٧م، قل فهذا صواب، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس- لبنان.

٢١.الأندلسي، أبو حيّان محمد بن يوسف،١٩٨٧م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النماس، الطبعة الأولى، طبعة المدني.

٢٢.الأنصاري، ابن هشام جمال الدين أبومحمد عبدالله بن يوسف:

١- ١٩٧٩م، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل، بيروت.

٢- ٢٠٠٤م، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، بتحقيق شرح شذور الذهب: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

٣- ١٩٩٩م، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، تحقيق: بركات يوسف هبّود، الطبعة الأولى، دار الأرقم، بيروت.

٢٣.البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله، ٢٠٠١م، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، المحقق : محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، دار طوق النجاة، بيروت.

٢٤.الترزي إبراهيم ، ومحمد شوقي أمين:

١- ١٩٨٧م، القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤ إلى ١٩٨٧، (د.ط)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

٢- ١٩٨٤م، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ١٩٣٤ – ١٩٨٤، (د.ط)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

٢٥.التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد بن العباس، ١٩٥٣م ، الإمتاع والمؤانسة، بعناية أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

٢٦.جرير بن عطية الخطفي، ١٩٨٦م، ديوانه، (د.ط)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

٢٧.جمّاز، محمد علي، ٢٠٠٣م، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة ٢٠٠٢م، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٢٨.جودة مبروك محمد، ٢٠٠٥م، المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة والإجازات اللغوية، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة.

٢٩.الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، ١٩٨٧م، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، لبنان.

٣٠.الحريري، القاسم بن علي بن محمد، ١٩٩٦م، درّة الغواص، شرحها وحواشسها وتكملتها، تحقيق وتعليق: عبدالحفيظ فرغلي علي القرني،

الطبعة الأولى، دار الجيل- بيروت، ومكتبة التراث الإسلامي القاهرة.

٣١.الخارجي، محمد بن بشير، ١٩٨٥م، ديوانه، تحقيق: محمد خير البقاعي، الطبعة الأولى، (د.ط)، دار قتيبة، دمشق.

٣٢.الدؤلي، أبو الأسود، ١٩٥٣م، ديوانه، تحقيق: عبدالكريم الدجيلي، الطبعة الأولى، شركة النشر، بغداد.

٣٣.ذو الرُّمَّة، ١٩٩٣م، ديوانه، تحقيق: عبدالقدوس أبو صالح، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٤.الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، (د.ت)، المفردات في غريب القرآن، تم التحقيق والإعداد بمركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، (د.ط)، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز.

٣٥.الرضي الإستراباذي، محمد بن الحسن:

١- د.ت، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، الطبعة الثانية، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، طهران.

٢- ١٩٧٥م، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نورالحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، (د.ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦.الرّماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، ١٩٨٤م، رسالتان في اللغة ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان.

٣٧.الزَّبيدي، مرتضى، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، ١٩٨٤م ، تاج العروس من جواهر القاموس، (د.ط)، وزارة الإعلام في الكويت.

٣٨.الزجاج، ١٩٨٦م، إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الثالثة، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٣٩.الزركلي، محمد خير رمضان يوسف، ١٩٩٨م، تتمة الأعلام (وفيات ١٣٩٧-١٤١٥هـ/١٩٧٧-١٩٩٥م)، (د.ط)، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٤٠.الزعبلاوي، صلاح الدين، ٢٠٠٦م، معجم أخطاء الكتاب، عُني بالتدقيق فيه وإخراجه وصنع فهارسه: محمد مكي الحسني، ومروان البواب، الطبعة الأولى، دار الثقافة والتراث، دمشق.

٤١.الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر:

١- (د.ت)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التاؤيل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (د.ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٢- ١٩٩٣م، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، الطبعة الأولى، مكتبة الهلال، بيروت.

٤٢.سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (د.ت)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت.

٤٣.السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر:

١- ١٩٩٨م، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢- ١٩٨٠م، هَمْعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرّم، (د.ط)، دار البحوث العلمية، الكويت.

٤٤.شاهين، أحمد عمر، ١٩٩١م، موسوعة كتاب فلسطين في القرن العشرين، (د.ط)، دائرة الثقافة، دمشق.

٤٥.الصبّان، محمد بن علي، ٢٠١٤م، حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ضبطه وصححه وخرّج هوامشه إبراهيم شمس الدين، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية بيروت.

٤٦.عباس حسن، ١٩٧٤م، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة.

٤٧.عبدالمطلب، حمدي محمود، ٢٠٠٥م، سائح في رياض الفصحى، (د.ط)، دار الطلائع للنشر والتوزيع، القاهرة.

٤٨.مجنون ليلى، قيس بن الملوح، (د.ت)، ديوانه، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج، (د.ط)، مكتبة مصر، القاهر.

٤٩.العدناني، محمد:

١- ٢٠٠٨م ، معجم الأخطاء الشائعة، الطبعة الثانية، مكتبة لبنان، بيروت.

٢- ١٩٨٩م، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، بيروت.

٥٠.العسكري، أبو الهلال، ١٤١٢هـ، الفروق اللغوية، تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة النشر الإسلامي، قُم.

٥١.العكبري، أبو البقاء، ١٩٩٢م، مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، الطبعة الأولى، دار الشرق العربي، بيروت.

٥٢.الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، ١٩٨٣م، معاني القران، الطبعة الثالثة، دار عالم الكتب، بيروت.

٥٣.الفرزدق، ١٩٨٧م، ديوانه، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٤.الفيروزآبادي، مجدالدين محمد بن يعقوب، ٢٠٠٥م، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، الطبعة الثامنة، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٥.الفيومي، أحمد بن محمد بن علي المقري، (د.ت)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، (د.ط)، المكتبة العلمية، بيروت.

٥٦.القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، ٢٠١٣م، جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، شرحه وضبطه وقدّم له: الأستاذ علي فاعور، (د.ط)، دار الكتب العلمية بيروت.

٥٧.القيسي، أبو علي الحسن، ١٩٨٧م، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٥٨.الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، ١٩٩٨م، الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت .

٥٩.الكُمَيت بن زيد الأسدي، ٢٠٠٠م، ديوانه، جمع وشرح وتعليق: الدكتور محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى، دار صادر بيروت.

٦٠.المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، ١٩٧٩م، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة.

٦١.المثقب العبدي، ١٩٧١م، ديوانه، تحقيق وشرح وتعليق: حسن كامل الصّيرفي، من إصدرات معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية، القاهرة.

٦٢.المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن، ٢٠٠٣م، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، علق عليه وكتب حواشيه: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٣.المعرّي، أبو العلاء، ١٩٧٧م، رسالة الغفران، تحقيق الدكتورة عائشة عبدالرحمن، الطبعة التاسعة، دار المعارف، القاهرة.

٦٤.النحاس، أبو جعفر، ١٩٨٨م، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى، الناشر: جامعة أم القرى، مكّة المكرمة.

٦٥.النمر بن تولب العُكْلي، ٢٠٠٠م ، ديوانه، جمع وشرح وتحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت.

٦٦.النَّوَوي، أبو زكريا محيي الدين، (د.ت)، تهذيب الأسماء واللغات، (د.ط)، طبعة دار الطباعة المنيرية، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.